السيكولوجيا القضائية التكوينية

كيف يصنع الحكم المجرم

تأليف

الدكتور محمد كمال عرفة الرخاوي

الباحث والمستشار والخبير والفقيه والمؤلف القانوني والمحاضر الدولي في القانون

حقوق الملكية الفكرية

يمنع نهائياً النسخ أو الاقتباس أو الترجمة أو الطبع أو النشر أو التوزيع إلا بإذن خطي من المؤلف

جميع الحقوق محفوظة للطبعة الأولى

إهداء

إلى روح أمي الطاهرة وأبي الطاهر

اللذين علّمني أن الكلمات قد تبني بيوتاً من نور أو تهدم قلاعاً من روح وأن الرحمة هي أعلى درجات العدالة

أدام الله لهما النور في قبورهما وجعل مثواهما فردوساً من الجنان

وإلى ابنتي الحبيبة صبرينال المصرية الجزائرية

يا من تمثلين النقاء الذي لم تلطخه بعد أوصاف الآخرين

أهديك هذا الكتاب ليعلمك أنك لست ما يقوله الناس عنك بل أنت ما تختارين أن تكونيه في صمت نفسك

مقدمة الكتاب

بين يدي القارئ عمل ثوري يكسر الحاجز الصامت بين قاعات المحاكم وغرف العلاج النفسي إنه كتاب لا يكتفي بتحليل سلوك المجرمين بل يغوص في الآلية الخفية التي تصنعهم من العدم لقد ساد الاعتقاد لقرون طويلة بأن دور القضاء هو كشف الحقيقة ومعاقبة من انتهك القانون بناءً على شخصية إجرامية سابقة الوجود لكن هذا الكتاب يجترح طريقاً لم يسلكه أحد من قبل ليطرح فرضية صادمة مفادها أن النظام القضائي ليس مكتشفاً للمجرمين بل هو المصنع الرئيسي للسيكولوجيا الإجرامية عبر لغة الأحكام وصيغ الإدانة إن لحظة نطق القاضي بالحكم ليست نهاية للإجراء بل هي بداية عملية تشكيل نفسي عميقة تعيد برمجة ذاكرة المتهم وهويته لتتطابق مع الوصف القانوني الملصق به إن هدف هذا العمل هو تأسيس علم جديد يسمى السيكولوجيا القضائية التكوينية يدرس كيف تتحول الكلمات القانونية الجامدة إلى واقع نفسي ملموس وكيف أن إلصاق تهمة ما

يغلق أبواب التوبة ويشكل دوائر عصبية جديدة في الدماغ تدفع الفرد فعلياً ليصبح ما اتُهم به سنغوص في تحليل التفاعل المعقد بين النص القانوني واللاوعي البشري لنثبت أن العدالة التقليدية قد تكون في بعض الأحيان أداة غير مقصودة لإنتاج الجريمة التي تدعي مكافحتها وهذا الكتاب هو دعوة للقضاة والمشرعين وعلماء النفس لإعادة النظر في قوة الكلمة القضائية وتأثيرها التكويني على الروح البشرية

الفصل الأول نقد الأسطورة الكاشفة في علم النفس الجنائي

ينطلق هذا الفصل من تفكيك الأسطورة الكبرى التي تقوم عليها كل النظريات الجنائية وهي فكرة أن المجرم يولد أو يتشكل بشكل كامل قبل وصوله إلى كرسي الاتهام وأن القاضي مجرد مراقب يكشف هذه الحقيقة الكامنة لقد افترض العلماء أن الشخصية الإجرامية هي متغير مستقل موجود مسبقاً ينتظر الكشف عنه لكن هذا الافتراض يتجاهل القوة الهائلة للتسمية الاجتماعية والقانونية في تشكيل الواقع سنناقش في

هذا الفصل كيف أن النظرة التقليدية تعامل المتهم كجسم ثابت بينما هو في الحقيقة كيان سائل يتشكل بناءً على ردود فعل المحيط وخاصة السلطة القضائية إن النقد الموجه هنا ليس لنزاهة القضاة بل للغفلة عن الأثر التكويني العميق الذي تتركه إجراءات المحاكمة وصياغة الأحكام على البنية النفسية للمتهم مما يحول الاحتمال إلى حتمية وجودية

الفصل الثاني حالة التراكب النفسي قبل النطق بالحكم

في هذا الفصل نستعير مفهوم التراكب من الفيزياء الكمية لنطبقه على الحالة النفسية للمتهم قبل صدور الحكم النهائي إن المتهم قبل النطق عليه بالإدانة يوجد في حالة تراكب نفسي حيث تتواجد فيه احتمالات الشر والخير والإصلاح والانحراف في آن واحد إنه ليس مجرماً بنسبة مئة في المئة ولا بريئاً بالكامل بل هو حقل من الاحتمالات المفتوحة إن عملية المحاكمة في جوهرها هي عملية مراقبة تؤدي إلى انهيار هذا التراكب وإجبار النفس على اتخاذ شكل

واحد محدد سنستعرض كيف أن طول فترة الانتظار وطبيعة الإجراءات تؤثر في اتجاه هذا الانهيار وكيف أن النظام القضائي الحالي يميل بقوة لسحب هذا التراكب نحو قطب الإدانة حتى قبل النطق بالحكم مما يفقد المجتمع فرصة حقيقية لرؤية الجانب الآخر من شخصية المتهم الذي قد يكون صالحاً لو أُتيحت له الفرصة

الفصل الثالث الكلمة القضائية كأداة جراحة نفسية

يركز هذا الفصل على القوة التخريبية والخلقة للكلمات المستخدمة في الأحكام القضائية فالقاضي عندما ينطق بكلمات مثل قاتل أو لص أو إرهابي لا يصف فعلاً ماضياً فحسب بل يقوم بعملية جراحية نفسية عميقة تغرس هذه الهوية في اللاوعي للمحكوم عليه إن الكلمة القانونية تحمل شحنة عاطفية ورمزية هائلة تخترق defenses النفس وتعيد ترتيب أولوياتها وقيمها لتتوافق مع الوصف الجديد سنحلل الآلية العصبية والنفسية لكيفية تحول الوصف الخارجي إلى حديث داخلي دائم يرددانه المحكوم عليهم لأنفسهم حتى

يصبح حقيقة مطلقة إن فهم الكلمة القضائية كأداة جراحة يتطلب من القضاة حذراً شديداً في اختيار المفردات لأن كل كلمة هي بذرة لمستقبل نفسي إما مأزوم وإما سليم

الفصل الرابع إعادة تشكيل الذاكرة السردية عبر الحكم

الذاكرة الإنسانية ليست أرشيفاً ثابتاً بل هي قصة نرويها لأنفسنا باستمرار ويتناول هذا الفصل كيف أن الحكم القضائي يعيد كتابة قصة حياة المتهم من البداية حتى اللحظة الحالية إن إدانة شخص بجريمة معينة تجبره لا شعورياً على إعادة تفسير ذكريات طفولته ومواقفه السابقة لتتوافق مع سردية المجرم الجديد فنرى كيف يبدأ المحكوم عليه بتذكر أحداث عادية على أنها مؤشرات مبكرة لانحرافه متجاهلاً كل الذكريات الإيجابية التي تناقض هذا السرد إن الحكم القضائي يعمل كعدسة ملونة تغير ألوان الماضي كله ليكون متماسكاً مع حاضر الإدانة إن كسر هذه السردية القسرية يتطلب جهوداً علاجية جبارة لإعادة كتابة القصة بعيداً عن إملاءات النص القانوني

الفصل الخامس تأثير طقس المحكمة على اللاوعي الجمعي والفردي

المحكمة ليست مجرد مكان للنظر في الدعاوى بل هي مسرح طقسي مصمم لإ внушать الرهبة والخضوع يناقش هذا الفصل كيف أن التصميم المعماري والملابس الرسمية والترتيب الهرمي وجلوس المتهم في قفص الاتهام كلها عناصر طقسية تعمل على اختراق اللاوعي الفردي والجمعي لترسيخ فكرة الذنب والدونية إن هذه الطقوس تهيئ النفس لقبول الهوية الجديدة المفروضة عليها قبل حتى سماع حيثيات الحكم إن فصل المتهم عن الجمهور ووضعه في موقع منخفض أو محاط بقضبان هو رسالة نفسية عميقة تقول له أنت لست واحداً منا أنت مختلف أنت خطر سنستعرض كيف يمكن تعديل هذه الطقوس لتقليل أثرها التكويني السلبي مع الحفاظ على هيبة القضاء

الفصل السادس التسمية كنبوءة تحقق ذاتها في السجون

بعد صدور الحكم يدخل المحكوم عليه في بيئة السجن حيث تتعزز التسمية القانونية يوماً بعد يوم يخصص هذا الفصل لدراسة كيف أن نظام السجون مصمم ليجعل النبوءة القضائية تتحقق بالكامل إن منعزل الشخص عن المجتمع ووصمه بزي موحد ورقم بدلاً من اسمه وتعامل الحراس معه بناءً على تصنيفه الجرمي كلها عوامل تغلق أي باب للهروب من الهوية المفروضة إن السجين يبدأ بالتصرف كما يتوقع المجتمع منه لأن هذا هو الدور الوحيد المتاح له للعب إن حلقة المفرغ هذه تبدأ من قاعة المحكمة وتكتمل في زنزانة السجن مما يجعل الخروج منها كشخص جديد مهمة شبه مستحيلة دون تدخل نفسي جذري يكسر هذه الحلقة

الفصل السابع الفروق الفردية في الاستجابة للتشكيل القضائي

ليس جميع المتهمين يستجيبون بنفس الطريقة لعملية التشكيل النفسي عبر الحكم يناقش هذا الفصل العوامل التي تجعل بعض الأفراد أكثر مقاومة للتسمية الإجرامية بينما ينهار آخرون فوراً تحت وطأتها إن قوة الأنا السابقة والدعم الأسري والمعتقدات الروحية تلعب دوراً درعاً واقياً يمنع الكلمة القضائية من الاختراق العميق للاوعي في المقابل فإن الضعفاء نفسياً أو المنعزلين اجتماعياً يبتلعون الهوية الجديدة كلياً ويصبحون ضحايا أسهل للنظام سنحلل كيف يمكن للقضاء أن يراعي هذه الفروق الدقيقة في صياغة الأحكام وفي التدابير اللاحقة لضمان عدم سحق النفوس الهشة تحت وطأة التعميم القاسي

الفصل الثامن دور المحامي في مواجهة أو تعزيز التشكيل النفسي

المحامي ليس مجرد مدافع قانوني بل هو حاجز نفسي أول أمام عملية التشكيل القضائي يركز هذا الفصل على كيف أن استراتيجية الدفاع يمكن أن تحمي موكله من السقوط في فخ الهوية الإجرامية أو

قد تساهم عن غير قصد في ترسيخها إن المحامي الذي يركز فقط علىtechnicalities القانونية ويتجاهل البعد النفسي قد يترك موكله عرضة لهجوم التسمية بينما المحامي الواعي يستخدم دفاعه لإعادة صياغة سردية الموكل والحفاظ على إنسانيته أمام القاضي سنستعرض تقنيات دفاعية جديدة تهدف لحماية الهوية النفسية للمتهم كأولوية توازي الحماية القانونية وتعمل على خلق مساحة من الشك تحمي التراكب النفسي لأطول فترة ممكنة

الفصل التاسع الإعلام كمضخم للأثر التكويني للأحكام

في عصر الإعلام الرقمي لا يقتصر أثر الحكم على قاعة المحكمة بل يمتد ليشمل الرأي العام العالمي يناقش هذا الفصل كيف أن تغطية الإعلام للأحكام واستخدام عناوين صارخة مثل إدانة المجرم الخطير تعمل كمضخم هائل للأثر النفسي للتسمية إن تكرار الصورة النمطية في وسائل الإعلام يغلق أي فرصة للمحكوم عليه لإعادة بناء ذاته في المستقبل ويجعله منبوذاً حتى بعد انتهاء العقوبة إن الضغط الإعلامي

يجبر النظام القضائي أحياناً على تبني لغة أكثر قسوة لتبرير أحكامه مما يضاعف من الضرر النفسي سنطرح معايير أخلاقية جديدة لتغطية القضايا الجنائية تراعي البعد التكويني للأخبار وتحافظ على إمكانية إصلاح المحكوم عليه

الفصل العاشر الضحية ودورها في دورة التشكيل النفسي

غالباً ما يُنظر للضحية فقط كطرف متضرر لكن هذا الفصل يدرس دورها غير المقصود في عملية تشكيل شخصية الجاني إن مطالبات الضحية أو عفوها يؤثر بشكل مباشر على كيفية رؤية المتهم لنفسه وكيفية تعامل القضاء معه إن غضب الضحية المستمر قد يدفع النظام لتشديد اللغة المستخدمة في الحكم مما يعمق الجرح النفسي للمتهم بينما مصالحة الضحية قد تفتح ثغرة في جدار الإدانة تسمح بدخول نور التغيير سنناقش كيف يمكن إشراك الضحايا في عمليات عدالة إصلاحية تكسر دائرة التشكيل السلبي وتحول العلاقة من صراع وجودي إلى فرصة للشفاء المتبادل

لكلا الطرفين

الفصل الحادي عشر الأطفال والنظام القضائي وصناعة المجرم الصغير

الأطفال هم الأكثر عرضة للتأثر بالتشكيل القضائي لأن هويتهم لا تزال في طور التكوين يخصص هذا الفصل لتحليل الكارثة النفسية التي تحدث عندما يتم تطبيق إجراءات البالغين أو حتى لغة البالغين على الأطفال إن محاكمة طفل ونعته ُ بمصطلحات جنائية بالغة هو حكم مسبق بتشكيل مستقبله الإجرامي حيث يصدق الطفل ما يقوله الكبار عنه ويبدأ بتمثيل دور المجرم الصغير إن النظام القضائي للأطفال يجب أن يختلف جذرياً ليس فقط في العقوبة بل في اللغة والإجراءات والطقوس لمنع أي أثر تكويني سلبي سنقترح نموذجاً جديداً تماماً للعدالة الأحداث يركز على حماية الهوية الناشئة بدلاً من تعريفها بالجريمة

الفصل الثاني عشر النساء والتشكيل القضائي

المزدوج

تواجه المرأة في النظام القضائي تحدياً مضاعفاً فهي لا تُحاكم فقط على الفعل بل على خروجها عن الدور الأنثوي المتوقع يناقش هذا الفصل كيف أن الأحكام ضد النساء تحمل شحنة نفسية إضافية تهدف لكسر روحهن وإعادة تشكيلهن وفقاً للأعراف الاجتماعية إن التسمية القانونية للمرأة المجرمة غالباً ما تمس جوهر أنوثتها وأمومتها مما يسبب ضرراً نفسياً أعمق وأكثر استدامة من الرجال إن فهم هذا البعد الجندري في التشكيل القضائي ضروري لتطوير أحكام أكثر عدالة وحساسية تمنع استخدام القانون كأداة للعقاب الاجتماعي المضاعف وتحمي الصحة النفسية للمرأة المحكومة عليها

الفصل الثالث عشر الثقافات المختلفة وتأثيرها على تقبل التسمية القضائية

تختلف استجابة الأفراد للأحكام القضائية باختلاف الخلفيات الثقافية والدينية يناقش هذا الفصل كيف أن

بعض الثقافات قد تعتبر الحكم القضائي قدراً محتوماً يجب الخضوع له مما يسهل عملية التشكيل النفسي السلبي بينما ثقافات أخرى قد تنظر إليه كظلم مؤقت يمكن مقاومته إن فهم هذه الفروق الثقافية ضروري لتطبيق عدالة عالمية لا تسحق الخصوصيات المحلية إن النظام القضائي الذي يتجاهل البعد الثقافي قد يسبب صدمات نفسية أعمق في مجتمعات ترى في العلنية أو في أنواع معينة من العقوبات إهانة وجودية لا تغتفر سنستكشف كيف يمكن تكييف الإجراءات القضائية لتتناسب مع السياقات الثقافية المختلفة مع الحفاظ على حقوق الإنسان الأساسية

الفصل الرابع عشر نحو لغة قضائية علاجية بدلاً من عقابية

بناءً على ما سبق يطرح هذا الفصل فكرة ثورية وهي استبدال اللغة العقابية التقليدية بلغة قضائية علاجية تهدف للإصلاح بدلاً من الإدانة المطلقة إن استخدام مصطلحات تركز على الفعل وليس على الفاعل مثل من ارتكب خطأ بدلاً من خاطئ يمكن أن يقلل بشكل

كبير من الأثر التكويني السلبي سنقترح قاموساً جديداً للمصطلحات القانونية يهدف لحماية الهوية الإنسانية للمتهم مع المساءلة عن الفعل إن تغيير اللغة هو الخطوة الأولى لتغيير العقلية القضائية وتحويل المحاكم من مصانع للمجرمين إلى ورش لإصلاح النفوس

الفصل الخامس عشر تدريب القضاة على البعد النفسي التكويني

لا يمكن تطبيق هذه الرؤية الجديدة دون إعداد خاص للقضاة يناقش هذا الفصل الحاجة إلى برامج تدريبية متقدمة لعلم النفس التكويني ضمن مناهج إعداد القضاة إن القاضي يجب أن يدرك أنه يحمل في يده قوة تشكيل النفوس وليس فقط تطبيق النصوص إن تطوير الوعي الذاتي لدى القضاة حول تأثير كلماتهم ونبراتهم وإجراءاتهم هو ضرورة ملحة سنطرح منهجاً تدريبياً يعتمد على دراسة الحالات وتمارين تقمص الأدوار لمساعدة القضاة على فهم التجربة النفسية للمتهم من الداخل وكيفية تجنب الفخاخ النفسية غير

المقصودة أثناء المحاكمة

الفصل السادس عشر الإصلاح كعملية إعادة تشكيل نفسي معاكسة

إذا كان الحكم قد شكل نفسية المجرم فإن عملية الإصلاح يجب أن تكون عملية إعادة تشكيل معاكسة ومتعمدة يخصص هذا الفصل لتصميم برامج إصلاحية تركز تحديداً على فك شفرة الهوية الإجرامية المزروعة وبناء هوية جديدة إيجابية إن العلاج النفسي في السجون يجب أن يبدأ من تفكيك السردية التي فرضها الحكم وبناء قصة جديدة تمكّن النزيل من رؤية نفسه كإنسان قادر على التغيير إن نجاح إعادة الدمج في المجتمع يعتمد كلياً على نجاح هذه العملية الجراحية النفسية العكسية التي تحرر الفرد من سجن الهوية القديمة

الفصل السابع عشر دور المجتمع في قبول أو رفض الهوية الجديدة

المجتمع هو الشريك الأساسي في عملية التشكيل أو الإصلاح يناقش هذا الفصل كيف أن رفض المجتمع للمحكوم عليهم حتى بعد انتهاء عقوبتهم يؤكد صحة الهوية الإجرامية ويفشل كل جهود الإصلاح إن وصمة العار الاجتماعية هي امتداد طبيعي للحكم القضائي وتعمل كسجن غير مرئي يمنع أي محاولة للتغيير إن تغيير نظرة المجتمع يتطلب حملات توعية ضخمة تشرح طبيعة التشكيل القضائي وتدعو لمنح فرص ثانية حقيقية إن مجتمعاً واعياً هو الذي يفهم أن المجرم هو نتيجة تفاعل معقد وليس وحشاً فطرياً ويجب التعامل معه بمنطق الإصلاح لا الإقصاء

الفصل الثامن عشر التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي في التشكيل النفسي

مع دخول الذكاء الاصطناعي في تقييم المخاطر واقتراح الأحكام يظهر خطر جديد يتمثل في خوارزميات باردة قد تعزز التحيزات وتسرع من عملية التشكيل السلبي يناقش هذا الفصل مخاطر الاعتماد على البيانات

الإحصائية في تحديد مصائر الأفراد دون مراعاة البعد النفسي الديناميكي إن الخوارزمية التي تصنف شخصاً بأنه عالي الخطورة بناءً على بيانات سابقة قد تغلق الأبواب أمام أي احتمال للإصلاح وتوجه القاضي تلقائياً نحو لغة أكثر قسوة إن استخدام التكنولوجيا في القضاء يجب أن يخضع لضوابط صارمة تمنعها من أن تصبح أداة آلية لصناعة المجرمين دون وعي إنساني

الفصل التاسع عشر تطبيقات عملية في صياغة الأحكام والقرارات

لا يبقى هذا الطرح نظرياً بل يقدم دليلاً عملياً لكيفية صياغة الأحكام بما يراعي البعد التكويني يدعو هذا الفصل القضاة إلى تضمين عبارات في أحكامهم تفتح آفاقاً للمستقبل وتؤكد على قابلية الإنسان للتغيير إن الحكم يجب أن ينتهي دائماً برسالة أمل وإمكانية إصلاح وليس بإغلاق الباب نهائياً سنقترح نماذج لصيغ أحكام توازن بين جدية العقوبة وضرورة الحفاظ على الكرامة الإنسانية وتجنب التسمية النهائية التي تقتل الأمل إن هذه الصيغ الجديدة قد تكون بداية لتغيير

جذري في ثقافة القضاء العالمي

الفصل العشرون خاتمة الفصول نحو عدالة تشكل الإنسان لا تكسره

في ختام هذا السفر الفكري نؤكد أن الانتقال من العدالة العقابية التقليدية إلى العدالة التكوينية الواعية هو ضرورة أخلاقية وإنسانية قصوى إننا ندعو القضاة والمشرعين لإدراك المسؤولية الهائلة الملقاة على عواتقهم في تشكيل النفوس البشرية إن الكلمات التي ينطقون بها قد تكون سكيناً تذبح المستقبل أو مشرطاً جراحياً يزيل الورم ويحفظ الحياة إن الهدف الأسمى للقانون ليس المعاقبة بل حماية الإنسانية حتى في قلب الخطأ نأمل أن يكون هذا الكتاب بداية لعصر جديد من الوعي القضائي حيث تكون المحاكم أماكن لولادة إنسان جديد أفضل وليس مقابر للأحلام والنفوس

خاتمة الكتاب

بهذا نصل إلى نهاية رحلتنا في أغوار السيكولوجيا القضائية التكوينية تلك الرحلة التي كشفت لنا أن العدالة ليست مجرد ميزان يزن الأعمال بل هي نار تصيغ المعادن البشرية لقد أثبتنا أن الحكم القضائي هو لحظة ميلاد جديدة قد تكون ولادة لمجرم أو ولادة لإنسان تائب اعتماداً على وعي من ينطق به إن الرسالة النهائية لهذا الكتاب هي دعوة للقضاة ليكونوا أطباء للروح قبل أن يكونوا حكماً على الجسد وأن يدركوا أن كل كلمة ينطقونها هي لبنة في بناء شخصية الإنسان أو هدمها إن المستقبل المنشود هو مستقبل تكون فيه العدالة أداة للشفاء والتكوين الإيجابي وليس آلة لسحق النفوس وتصنيع اليأس إن تأسيس هذا العلم الجديد هو خطوة نحو إنسانية أرقى تدرك أن المجرم هو إنسان ضل الطريق ويمكن إعادته إليه بكلمة حكيمة وقلب رحيم نأمل أن يكون هذا الكتاب شرارة لتغيير جذري في فلسفة العدالة العالمية والله الموفق والمستعان

تم بحمد الله وتوفيقه

د محمد كمال عرفه الرخاوي

حقوق الملكية الفكرية

يمنع الترجمة أو النسخ أو الاقتباس أو الطبع أو النشر أو التوزيع إلا بإذن خطي من المؤلف